



12 جويلية 2019

مذكرة 020X19 إلى

السيدات والسادة

مديرات ومديري الإدارة المركزية
مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
المديرات والمديرين الإقليميين

الموضوع: تتبع برنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة.
المرجع: برنامج العمل الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة بتاريخ 17 شتنبر 2018.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، كما هو معلوم فقد انخرطت الوزارة في تنزيل برنامج عمل طموح لتعزيز برامج الدعم الاجتماعي وتحقيق الملاءمة بين التكوين والتشغيل، يستمد مضمونه الأساسي من التوجيهات الملكية السامية، وخاصة التي تضمنها خطاب ذكرى عيد العرش المجيد وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2018.

وقد شكلت هذه التوجيهات السامية موضوع برنامج عمل، بأهداف مدققة وأجال محددة، تم تقديمه أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 17 شتنبر 2018، مع ما صاحب ذلك من اتفاقيات شراكة تم توقيعها بهذه المناسبة. وهي الشراكات التي تعززت بالاتفاقية الإطار مع وزارة الداخلية – المبادرة الوطنية للتنمية البشرية- في شأن "دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي التي تم توقيعها أمام أنظار صاحب الجلالة بتاريخ 19 شتنبر 2018؛

وتعزيزا للإجراءات المتخذة من أجل الالتزام الكامل والفعال بالمشاريع والتدابير المعتمدة في إطار برنامج العمل السالف الذكر؛

وترسيخا لتوزيع المهام الذي تضطلع فيه الإدارة المركزية بشكل خاص بمهام بلورة الاستراتيجيات والتوجيهات الوطنية الكبرى، والضبط والتوجيه والدعم والتتبع والتقييم والمراقبة، وتتولى فيه الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمصالح التابعة لها، بشكل أساسي، القيام بمهام تنزيل هذه الاستراتيجيات وتدبير المنظومة على المستوى الترابي بمراعاة الخصوصيات المحلية؛

واستحضارا للنهج التعاقدى بين مختلف مستويات المنظومة، كآلية من آليات الحكامة الجيدة القائمة على تحقيق النتائج وترسيخ المسؤوليات؛

واعتبارا لكون الأوراش المعتمدة تتسم في عمومها بطابع الاستعجال، مما يفرض اعتماد تدبير ناجع لزمان الإنجاز؛

وحيث أن التتبع والتقييم يشكلان وظيفتين رئيسيتين في نجاح عملية تنزيل الأهداف المسطرة، وفق شروط الفعالية والنجاعة واحترام الأجال المسطرة، وكذا مرتكزا أساسيا لتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ يشرفني إخباركم أنه تم اعتماد نظام لتتبع المشاريع والتدابير موضوع برنامج العمل الملتمزم به أمام صاحب الجلالة، يسعى إلى مواكبة عملية التنفيذ بالمتابعة الدقيقة والمنتظمة، الكفيلة بالتحكم في مسار الإنجاز، والرفع من فعالية ونجاعة التدخلات:

1. مرتكزات نظام التتبع والتقييم

يرتكز نظام التتبع والتقييم المعتمد على ما يلي:

- شمولية نظام التتبع بحيث يشمل المستويات المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية، باعتماد توزيع ناجع للأدوار بين مختلف هذه المستويات؛
- إعطاء أهمية للمستويات الميدانية – باعتبار عامل القرب من المؤسسات التعليمية - التي تعتبر المجال الحقيقي لبلورة المشاريع والتدابير المعتمدة على أرض الواقع؛
- اعتماد أدوات مبسطة تركز على المعطيات والمؤشرات الأساسية، بما يضمن الفعالية والمرونة في عملية التتبع والتقييم؛
- تكريس المقاربة التصاعدية والمندمجة في عملية التتبع والتقييم؛
- اعتماد دورية مقارنة تسمح بانتظامية عملية التتبع بما يمكن من التحكم في مسار الإنجاز وتدارك التعثرات المحتملة في الوقت المناسب.

وعلى اعتبار أن آلية التتبع والتقييم هاته تروم في جوهرها توفير معطيات ومؤشرات عامة حول وضعية الإنجاز على المستوى الوطني، فهي لا تلغي أدوات التتبع المعتمدة من لدن المديريات المركزية والأكاديميات الجهوية من أجل تتبع بعض التدابير والإجراءات في تفاصيلها التقنية الضرورية، فهما آليتان متكاملتان يتعين تحقيق التناسق والاندماج بينهما.

2. مجالات التتبع

يتمحور نظام التتبع حول الأوراش التالية:

1. تعميم وتطوير التعليم الأولي؛
2. تعزيز برامج الدعم الاجتماعي؛
3. توسيع شبكة المدارس الجماعية؛
4. إحداث توسيع شبكة مدارس "الفرصة الثانية" من الجيل الجديد؛
5. إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه المدرسي والمهني؛
6. إحداث مسارات وتخصصات "رياضة ودراسة" بالسلكين الإعدادي والتأهيلي؛
7. تعزيز التحكم في اللغات الأجنبية.

3. لجن التتبع الجهوية والإقليمية

يتم تشكيل لجنة جهوية ولجن إقليمية يعهد إليها بمهام الإشراف واليقظة والمواكبة والتتبع والتقييم. وفي ضوء ذلك، تتجلى المهام الأساسية لهذه اللجن فيما يلي:

1.3. اللجنة الجهوية

تعمل اللجنة الجهوية تحت إشراف السيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، باعتباره(ها) المسؤول(ة) الأول(ى) عن تنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة.

وتتولى اللجنة الجهوية بشكل أساسي:

- الإشراف العام على تنفيذ المشاريع والتدابير السالفة الذكر على المستوى الجهوي؛
- إعداد برنامج عمل جهوي متعدد السنوات لتنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة؛
- السهر على تتبع حسن سير عملية التنفيذ بشكل منتظم، سواء تعلق الأمر بالتدابير التي تنجز على مستوى الأكاديمية، أو التدابير التي يتم تنزيلها على المستوى الإقليمي والمحلي؛
- إيجاد الحلول المناسبة للعراقيل التي قد تعترض تقدم الأشغال، واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تخرج عن نطاق اختصاصات الأكاديمية؛
- تجميع ودراسة المعطيات الصادرة عن المديريات الإقليمية، وتحضير وضعيات التتبع الجهوية؛
- دعم وتعزيز قدرات المكلفين بالإنجاز على مستوى الأكاديمية والمصالح التابعة لها؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لضمان انخراط واسع ومتواصل للمتدخلين في عملية الإنجاز؛

■ التنسيق مع الشركاء على الصعيد الجهوي، وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة ذات الصلة بالمشاريع والتدابير المعتمدة؛

■ القيام بزيارات ميدانية لتفقد سير الأشغال في الميدان.

2.3. اللجن الإقليمية

تعمل اللجنة الإقليمية تحت إشراف السيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة)، باعتباره(ها) المسؤول(ة) الأول(ى) عن تنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة على المستويين الإقليمي والمحلي.

وتضطلع اللجن الإقليمية بنفس مهام اللجنة الجهوية، وذلك على الصعيد الإقليمي:

- الإشراف العام على تنفيذ المشاريع والتدابير السالفة الذكر على المستويين الإقليمي والمحلي؛
- إعداد برنامج عمل إقليمي متعدد السنوات لتنفيذ المشاريع والتدابير المعتمدة؛
- السهر على تتبع حسن سير عملية التنفيذ بشكل منتظم، سواء تعلق الأمر بالتدابير التي تنجز على مستوى المديرية الإقليمية، أو التدابير التي يتم تنزيلها على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- إيجاد الحلول المناسبة للعراقيل التي قد تعترض تقدم الأشغال، واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تخرج عن نطاق اختصاصات المديرية الإقليمية؛
- تجميع ودراسة المعطيات الصادرة عن المؤسسات التعليمية، وتحضير وضعيات التتبع الإقليمية؛
- دعم وتعزيز قدرات المكلفين بالإنجاز على المستويين الإقليمي والمحلي؛
- التنسيق مع الشركاء على الصعيد الإقليمي، وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة ذات الصلة بالمشاريع والتدابير المعتمدة؛
- القيام بزيارات ميدانية لتفقد سير الأشغال في الميدان.

4. آليات التتبع والتقييم

تتضمن آليات التتبع "شبكات دورية للتتبع" إلى جانب "تقرير جهوي سنوي" حول حصيلة منجزات الموسم الدراسي (N) وتوقعات الموسم الدراسي الموالي (N+1).

1.4. شبكات التتبع الدورية

ترتبط شبكات التتبع المعتمدة بالأوراش السالف ذكرها، وتتم تعبئتها بشكل دوري من طرف المديرية المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية، نهاية كل شهرين، وهو ما سيسمح بمتابعة منتظمة لمسار الإنجاز (أنظر شبكات التتبع رفقته).

وتقوم المديریات الإقليمية بموافاة الأكاديمية الجهوية بالوضعيات الشهرية الإقليمية، على أساس أن تستثمرها هذه الأخيرة من أجل إعداد وضعية التتبع على المستوى الجهوي.

في ضوء شبكات التتبع المعتمدة، تقوم كل أكاديمية جهوية ببلورة أدوات التتبع الضرورية التي تسمح لها بتجميع المعطيات من لدن المديریات الإقليمية التابعة لها. وعلى نفس المنوال تقوم المديریات الإقليمية بإعداد وتفعيل وضعيات التتبع التي تسمح بتحصيل المعطيات الأساسية من لدن المؤسسات التعليمية.

2.4. التقرير السنوي الجهوي

تعد الأكاديمية الجهوية تقريراً سنوياً عند نهاية كل موسم دراسي، يتضمن تقييماً عاماً لحصيلة منجزات الأكاديمية برسم هذا الموسم الدراسي ارتباطاً بالأهداف والتدابير السالفة الذكر، مع تعزيزه بالمؤشرات الرقمية والإحصائيات الضرورية. كما ينبغي أن يتضمن هذا التقرير التوقعات والأوراش المفتوحة برسم الموسم الدراسي الموالي.

3.4. دورية إعداد شبكات وتقارير التتبع

تتم موافاة الكتابة العامة بشبكات وتقارير التتبع، في نسختين ورقية ورقمية، وفق الدورية التالية:

- بالنسبة لشبكات التتبع الدورية: تقوم المديریات المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية بتعبئة هذه الوضعيات وتحيين معطياتها نهاية كل شهرين (أكتوبر، دجنبر، فبراير، أبريل، يونيو) على أن توافي الكتابة العامة بها قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي (نونبر، يناير، مارس، ماي، يوليو)؛
- بالنسبة للتقرير الجهوي السنوي: يبعث هذا التقرير إلى الكتابة العامة قبل منتصف شهر يوليو من كل سنة.

وعليه، واعتباراً للأهمية القصوى التي يكتسبها الموضوع، أهيب بكل المسؤولين والمسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين اتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيق فحوى هذه المذكرة، بما يتطلبه الأمر من عناية واهتمام بالغين، والسلام.

التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
محميد المنزقي